**الدكتورة أحلام بيضون**

**هل تستطيع إسرائيل أن تكون محتله وغير محتلة في الوقت ذاته؟**

إن الجواب على السؤال المتروح تترتب عليه نتائج هامة. فالفرق شاسع من الناحية القانونية بين مسؤوليات وواجبات الدولة المحتلة وغير المحتلة بالنسبة للمناطق المعنية بذلك.

١- فإذا اعتبرت إسرائيل نفسها محتلة للضفة الغربية وغزة فإنها ملزمة بنظر القانون الدولي عن سلامة المدنيين الواقعين تحت الإحتلال، وتأمين حياتهم بشكل تام. لا يحق للدولة المحتلة، إسرائيل هنا، أن تتدخل في إدارة الشؤون الداخلية للفلسطينين ولا حتى الخارجية. ولا يحق لها القيام بأي إجراء معاد إلا إذا كانت قواتها المتواجدة في الأقليم المحتل تعرضت فعليا للخطر، مما يدفعها لإتخاذ إجراءات للدفاع عن النفس، وهذه الإجراءات يجب أن تكون متناسبة مع نوع الخطر، وتنتهي بانتهائه، أي لا يجوز أن تكون استباقية، كما لا يمكن أن تكون لاحقة. أما إذا كان هناك سبب لإعتقال مواطنين أو مقاتلين، فلا يجوز إخراجهم إلى خارج الأرض الواقعة تحت الإحتلال.

وتكون الدولة المحتلة مسؤولة عن تأمين سبل الحياة للسكان الواقعين تحت الإحتلال، فلا يجوز أن تمنعهم من الإنتقال لممارسة أعمالهم اليومية، ولا يجوز أن تمنع عنهم الإمداد، فكيف لها والحال ذلك أن تقوم بمحاصرتهم، في البحر والبر والجو.

تكون الدولة الحتلة مسؤولة عن سلامة السكان الواقعين تحت الإحتلال إلى درجة الدفاع عنهم إذا تعرضوا لخطر ما، فكيف للدولة المحتلة أن تقوم بحرب مدمرة تقضي فيها على الأخضر واليابس، وترتكب فيها أبشع الجرائم الدولية والإنسانية.

٢- غير أن إسرائيل تدعي بأنها غير محتلة للضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الوضع يقتضي على الصعيد القانوني الدولي، أن لا تتدخل إسرائيل في شؤون المناطق التي تدعي أنها ليست واقعة تحت الإحتلال. أي لا يمكنها أن تتدخل في أي أمر يكون للسكان المحليين حق تقريره. فلا يحق لإسرائيل مثلا، كما لا يحق لأي جهة خارجية أن تملي على الفلسطينين أي سياسة فيما يتعلق

بإختيارهم لممثليهم وحكامهم، أو لطريقة إدارتهم لشؤونهم الداخلية أو لسياسة بلدهم الخارجية، إلا فيما يتعلق بما يشكل خطرا حقيقيا وأكيدا على الجهة المتدخلة. فهل يشكل حصول الفلسطينين على الماء والغذاء والطاقة ومواد البناء والإغاثة المختلفة خطرا على الكيان الإسرائيلي؟

إن إسرئيل تبرر حربها في غزة، وتقتيلها اليومي للكوادر والمواطنين الفلسطينين في القطاع بسيطرة حركة حماس هناك، وهي ترغب في أن ترى الضفة والقطاع تحت إدارة السلطة الفلسطينية المتمثلة بأبي مازن هاني عباس وفريقه. إن هذا الموقف لا يمكن تبريره في القانون الدولي فالشعب الفلسطيني قد عبر عن إرادته من خلال انتخابات حرة، جرت تحت رقابة دولية. المواطنون الفلسطينيون لم ينقلبوا على ممثليهم رغم كل المؤامرات والويلات والجرائم والحصار الذي يتعرضون له. كل ما يسمع من فلسطين المحتلة هو دعوة المدنيين لمسؤولييهم بالإتحاد والوحدة. أما بالنسبة للسلطو في الضفة فلا يمكن اعتبارها مستقلة، فكيف يمكن أن تكون كذلك وهي لا تتحرك إلا بإشارة ورضا المسؤولين الإسرائيليين. إنها في نظر القانون الدولي تعتبر تابعة لقوات الإحتلال وتأتمر بأوامره.

وإذا كان لا يمكن لإسرائيل أن تدعي أن ما تقوم به في غزة، التي تعتبر بنظرها خارجة على السلطة الرسمية الفلسطينية، فكيف يمكنها أن تبرر عملياتها في الضفة الغربية ذاتها، وخاصة القدس ومنطقة الخليل؟

إن إسرائيل لا يمكنها أن تكون دولة محتلة وغير محتلة في الوقت ذاته. باختصار، الإحتلال يفرض عليها أن تكون مسؤولة عن سلامة المواطنين في الأرض الواقعة تحت الإحتلال؛ ووضعية الدولة غير المحتلة تتطلب منها أن لا تتدخل في شؤون السكان المعنين، الفلسطينين، ولا في إدارتهم لشؤونهم.